قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٦٨ لسنة ٢٠١٥

بشأن الموافقة على التعديل الأول لاتفاقية المساعدة

الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٣

بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية

بشأن تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر «تايب»

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على التعديل الأول لاتفاقية المساعدة الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٣ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر "تايب"، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ ربيع الأول سنة ١٤٣٧هـ

(الموافق ١٩ ديسمبر سنة ٢٠١٥م)

عبد الفتاح السيسى

اتفاقية منحة الوكالة الأمريكية
للتنمية الدولية رقم (٠٣٠٠-٢٦٣)

التعديل الأول

لاتفاقية منحة مساعدة

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

بشأن

تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر "تايب"

a ¹-Ł₱ Đ

التعديل الأول المؤرخ لاتفاقية المساعدة الموقعة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤

بين جمهورية مصر العربية (ج.م.ع أو المتلقى) والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة فى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة) بشأن تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر (تايب)، (المعدلة، "اتفاقية مساعدة").

بند ١ - التعديل :

تعدل اتفاقية المساعدة كما يلى :

(أ) تعدل المادة ٣ بند ٣-١ (أ) بحذف عبارة "تسعة وثلاثون مليون وخمسمائة ثمانية وعشرون ألف وثمانمائة واحد وسبعون دولار أمريكى (٣٩٥٢٨٨٧١ دولار أمريكى)" ("المنحة")" ويحل محلها عبارة "ستة وسبعون مليون وتسعمائة ستة وثلاثون ألف وثمانمائة واحد وسبعون دولار أمريكى (٧٦٩٣٦٨٧١ دولار أمريكى)".

(ب) تعدل المادة ٣ بند ٣-١ (ب) بحذف عبارة "اثنين وخمسون مليون وثلاثمائة وثمانية ألف دولار أمريكى (٥٢٣٠٨٠٠٠ دولار أمريكى)" ويحل محلها عبارة "ستة وسبعون مليون وتسعمائة ستة وثلاثون ألف وثمانمائة واحد وسبعون دولار أمريكى (٧٦٩٣٦٨٧١ دولارأمريكى)".

(ج) تعدل المادة ٤ بحذف عبارة "٣٠ سبتمبر ٢٠١٨" ويحل محلها عبارة "٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠".

(د) يحذف بالكامل الملحق رقم (١) من اتفاقية المساعدة ويحل محله الملحق رقم (١) المعدل المرفق .

بنـد ٢ - لغـة التعـديل :

حرر التعديل الأول باللغتين العربية والإنجليزية. وفى حالة وجود اختلاف فى التفسير بين النصين يُعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

بنـد ٣ - الاتفـاقية بالكـامل :

بخلاف ما تم تعديله أو تغييره بموجب هذا التعديل تظل الاتفاقية نافذة وترتب كافة آثارها القانونية وفقًا لما تنص عليه من أحكام.

بنـد ٤ - السـريان :

يدخل التعديل الأول حيز النفاذ من تاريخ توقيع الطرفين عليه.

بنـد ٥ - التصـديق :

تتخذ جمهورية مصر العربية الخطوات الضرورية لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق على التعديل الأول وتخطر الوكالة بإتمام التصديق.

وإشهاداً على ما تقدم، فإن كلاً من حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية كـل من خـلال ممثليـه المفوضين قد وقعتا على هـذا التعـديل الأول وتم تسليمه فى القاهرة بتاريخ .

عن حكومة
جمهورية مصر العربية
(التوقيع)

الاســم/ أ.د. **سحر أحمد نصر**
الوظيفة : وزيرة التعاون الدولى

عن حكومة
الولايات المتحدة الأمريكية
(التوقيع)

الاســم/ **شيرى ف. كارلين**
الوظيفة : مديرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مصر

الجهة المنفذة

استناداً إلى الاتفاقية السارية فقد وقع ممثل الجهة المنفذة باسمه .

وزارة التجارة والصناعة

التوقيع :

الاســـم/ **م/ طـارق قـابيل**

الوظيفة : وزير التجارة الصناعة

الجهة المنفذة

استناداً إلى الاتفاقية السارية فقد وقع ممثل الجهة المنفذة باسمه .

وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى

التوقيع :

الاســـم/ **د. الهلالى الشربينى الشربينى الهلالى**

الوظيفة : وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى

الجهة المنفذة

استناداً إلى الاتفاقية السارية فقد وقع ممثل الجهة المنفذة باسمه .

وزارة المالية

التوقيع :

الاســـم/ **هانى قدرى دميان**

الوظيفة : وزير المالية

ملحق (١)

الوصف التفصيلى

بشأن تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر

اتفاقية مساعدة رقم (٠٣٠٠-٢٦٣)

أولا - التمهيد :

يصف هذا الملحق الأنشطة التى يتعين تنفيذها، والنتائج المنتظر تحقيقها باستخدام الأموال المخصصة فى إطار اتفاقية المساعدة لتحفيز التجارة والاستثمار فى مصر (تايب). ولا يفسر أى أمر مما يرد بهذا الملحق رقم (١) على أنه تعديل لأية تعريفات أو أحكام لهذه الاتفاقية.

ثانيا - الخلفية :

تعد المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر، عصب الاقتصاد المصرى. تشكل الصناعات التى تضم أقل من ٥٠ موظفًا، أكثر من (٨٠٪) من العمالة فى القطاع الخاص بمصر، وأكثر من (٩٥٪) من المشروعات الخاصة. على الرغم من أعدادهم الكبيرة، تمثل المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر (١٠٪) فقط من مجموع تراكم رأس المال فى مصر، مما يدل على مساهمتها المنخفضة نسبيًا فى إجمالى الناتج المحلى المصرى، والتى تقدر حاليًا بنحو (٢٥٪). إن التحديات التى تواجه المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر تؤثر على نموها وربحيتها، وتحد من قدرتها على المساهمة بشكل كبير فى التوظيف والتنمية المستدامة. إن تراجع النمو بين المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر فى مصر إلى مجموعة متنوعة من الأعراض والأسباب. إن مشاركة المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر فى السوق المالى ضعيفة، الأمر الذى يعكس ضعف ديناميكية المشروع، النقل المحدود للتكنولوجيا وتسويق الفرص،

بالإضافة إلى صعوبة الحصول على رأس المال المالى والبشرى، يقدم فرص قليلة للمشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر للابتكار. سيعمل مشروع تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر على تناول التحديات التالية التى تواجه قطاع المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر فى مصر، وهى :

صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية لتطوير الأعمال.

انخفاض الوعى المالى بين الشركات، خاصة المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر.

عدم وجود حاضنات للأعمال، وتمويل لبداية المشروع لأصحاب الأعمال.

نقص فرص التصدير للمشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر.

ضعف المدارس الفنية، وعدم الربط بين الطلب والعرض الخاص بالعمل.

بيئة تمكينية مكلفة ومحفوفة بالمخاطر.

نقص نظام إدماج مالى فعال.

يساعد مشروع تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر، عن طريق تخفيف هذه القيود، فى زيادة تنافسية المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر وأصحاب الأعمال فى القطاعات الفرعية المختارة، وسلاسل القيمة، بالإضافة إلى تناول موضوع عدم تطابق المهارات الحالية وارتفاع البطالة بين الشباب. فى غضون خمس سنوات، سيؤدى مشروع تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر إلى وجود المئات من المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر وأصحاب الأعمال الذين يشهدون نمواً فى مبيعات الأعمال، من خلال تحسين التكامل مع سلاسل التوريد الأكبر، وكذلك مساعدتهم فى البدء فى نماذج الأعمال الخاصة بهم وتنميتها. بالإضافة إلى ذلك، سيساعد المشروع آلاف الشباب والسيدات من العمالة المنتجة، من خلال نظم التعليم الفنى المحسنة، والتدريب المهنى، وتنمية مهارات التوظيف، وتنمية القوى العاملة، وتحسين سهولة ممارسة أنشطة الأعمال والبيئة التنظيمية، لتحفيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص.

ثالثا - التمويل :

ترد الخطة المالية لاتفاقية تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر فى الجداول المرفقة.

يجوز إدخال تعديلات على الخطة المالية من قبل ممثلى الطرفين دون إجراء تعديل رسمى للاتفاقية، على ألا تؤدى هذه التعديلات إلى :

١ - تجاوز مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمبلغ المنصوص عليه فى البند (٣-١) من هذه الاتفاقية، أو

٢ - أن تكون مساهمة الممنوح أقل من المبلغ المنصوص عليه فى البند (٣-٢) من هذه الاتفاقية.

رابعا - النتائج المرجوة :

تسهم اتفاقية تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر فى تحقيق هدف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالقاهرة لتطوير هدف النمو الاقتصادى لـ"اقتصاد مصرى أكثر شمولية وتنافسية من خلال النمو فى قطاعات مختارة"، والأهداف الفرعية المرتبطة به :

تحسين بيئة التجارة والاستثمار.

تحسين إنتاجية العمل.

تحسين أساس الاقتصاد الكلى اللازم للنمو.

زيادة نمو المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر.

تحسين نفاذ المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر إلى تطوير الأعمال، وريادة الأعمال، وتحسين الخدمات غير المالية الأخرى.

تحسين نفاذ المشروعات الصغيرة، والمتوسطة، ومتناهية الصغر إلى الأسواق الدولية.

تحسين نفاذ المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر إلى المنتجات المالية.

خامسًا - المؤشرات :

تستخدم المؤشرات التالية فى قياس التقدم فى المشروع. سيتم تصنيف هذه المؤشرات حسب النوع وحجم الشركة، حسب الملائمة.

تحسين بيئة التجارة والاستثمار.

تحسين إنتاجية العمل.

عدد الأشخاص الذين يتلقون فرص عمل جديدة أو عمل أفضل (بما فى ذلك عملاً ذاتيًا أفضل) نتيجة المشاركة فى برامج تنمية القوى العاملة الممولة من الحكومة الأمريكية.

عدد شركات القطاع الخاص التى تشهد تحسنًا فى إنتاجية العمل نتيجة لمساعدة الحكومة الأمريكية.

عدد المؤسسات التعليمية المدعمة.

عدد منشآت القطاع الخاص التى حسنت ممارسات التوظيف والتدريب نتيجة لمساعدة الحكومة الأمريكية.

عدد الطلاب المبدعين من المدارس الفنية الذين تم ربطهم بالقطاع الخاص.

عدد الشباب والسيدات فى العمالة المنتجة، من خلال تحسين أنظمة التعليم الفنى.

عدد وحدات التدريب والتوظيف التى تم إنشاؤها فى المدارس الفنية نتيجة لمساعدة حكومة الولايات المتحدة، وأصبحت تعمل بكامل طاقتها.

تحسين أساس الاقتصاد الكلى اللازم للنمو.

عدد المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التى تستخدم النظم الإلكترونية فى عمليات الدفع والتحصيل كنتيجة للدعم المقدم من مساعدة الحكومة الأمريكية.

قيمة عمليات الدفع الخاصة التى تمت من خلال المعاملات الإلكترونية كنتيجة للدعم المقدم من الحكومة الأمريكية.

عدد ساعات التدريب للفرد التى تمت فى الإشراف على نظم المدفوعات الإلكترونية.

حصة الحكومة المصرية من الإيرادات المحصلة والمدفوعات التى تمت من خلال النظم الإلكترونية.

زيادة نمو المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر.

نمو الإيرادات فى المشروعات المتلقية لمساعدة حكومة الولايات المتحدة.

نمو العمالة فى المشروعات التى تتلقى مساعدة الحكومة الأمريكية.

نسبة الإناث المشاركات فى برامج المساعدة التابعة للحكومة الأمريكية، والمصممة لزيادة فرص النفاذ إلى الموارد الاقتصادية الإنتاجية.

قيمة الصادرات الجديدة نتيجة لمساعدة الحكومة الأمريكية.

عدد المنشآت المتلقية مساعدة من الحكومة الأمريكية لبناء قدرات التصدير.

عدد أيام المساعدة الفنية المقدمة فى مجال بيئة التجارة والاستثمار للجهات المناظرة والمستفيدين.

عدد ساعات التدريب التى أتمها الفرد لتهيئة بيئة الاستثمار والتجارة والمدعمة من الحكومة الأمريكية.

تحسين نفاذ المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر إلى تطوير الأعمال، وريادة الأعمال، والخدمات غير المالية الأخرى.

عدد منشآت القطاع الخاص التى حسنت الممارسات الإدارية نتيجة لمساعدة الحكومة الأمريكية.

عدد المشروعات متناهية الصغر التى تدعمها مشروعات مساعدة الحكومة الأمريكية.

عدد المشروعات البادئة المدعومة والقادرة على تقديم منتجات جديدة إلى السوق.

عدد المشروعات التى تدعمها حكومة الولايات المتحدة والمتكاملة مع سلاسل توريد أكبر.

عدد أصحاب الأعمال المدعومين من الحكومة الأمريكية، الذين بدأوا نماذج الأعمال الخاصة بهم، وقاموا بتنميتها.

عدد الأيام اللازمة لإضفاء الطابع الرسمى على الأعمال.

عدد المنشآت المتلقية لمساعدة الحكومة الأمريكية فى بناء القدرات للتصدير.

تحسين نفاذ المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر إلى المنتجات المالية.

إجمالى عدد العملاء المستفيدين من الخدمات المالية المقدمة من خلال الوسطاء الماليين بمساعدة الحكومة الأمريكية، بما فى ذلك المؤسسات غير المالية أو الجهات الفاعلة.

عدد المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر التى تمكنت من النفاذ بنجاح للقروض البنكية أو الأسهم الخاصة نتيجة لمساعدة الحكومة الأمريكية.

سادسا - الأنشطة :

النشاط الأول : دعم تنمية المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر، وريادة الأعمال إن الهدف الرئيسى من هذا النشاط هو مساعدة القطاع الخاص المصرى، وخاصة المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر، ورواد الأعمال على النمو، من خلال النفاذ إلى خدمات تطوير الأعمال والخدمات المالية التى تحسن من تنافسيتهم وتؤدى إلى زيادة فرص العمل، والمبيعات إلى الأسواق المحلية والتصدير، والأرباح.

يتم دعم تطوير النظام البيئى للمرحلة الأولية للاستثمار فى الأعمال من خلال المساعدة الفنية لأصحاب المصلحة، بما فى ذلك هيئات الحكومة المصرية، التى تعمل بشكل مباشر لتقوية حاضنات، ومعجلات، والمستثمرين، ومستثمرى رأس المال فى المشروعات التى تقدم خدمات ريادة الأعمال. واعترافًا بالمصلحة القوية المشتركة بين الحكومة المصرية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى تطوير النظام البيئى للمرحلة الأولية للاستثمار فى الأعمال، ستدعم البرامج تطوير منتجات مالية جديدة تقدم من خلال آليات القطاع الخاص والحكومة المصرية.

تشمل خدمات تطوير الأعمال كافة الخدمات غير المالية مثل تحسين الوصول إلى المعلومات، وتعزيز فرص الاستثمار، والوصول إلى الأسواق المحلية والدولية بما فى ذلك أنشطة ترويج الصادرات، وتشجيع التكنولوجيا والابتكار، وتعزيز حقوق الملكية الفكرية، والدخول فى اتفاقيات التجارة التفصيلية، وتحفيز إضفاء الطابع الرسمى. سيتم التكامل بواسطة أنشطة لتقوية سلاسل القيمة، لخلق فرص لتحسين التكامل بين المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر، ورجال الأعمال. وبناءً على إمكانية خلق فرص العمل، فإن القطاعات الفرعية ذات الأولوية التوضيحية هى قطاعات كثيفة العمالة والتى أظهرت ميزة نسبية، مثل الملابس الجاهزة، والتصنيع الغذائى، والصناعات الخفيفة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لتشجيع ريادة الأعمال والمشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر، ستقدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المساعدة إلى وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والغرف التجارية، وغيرها من الكيانات لدعم النظام البيئى للمرحلة الأولية للاستثمار فى الأعمال (وهى : مسابقات خطط الأعمال والمستثمرين، وحاضنات، ومعجلات)، وتحسين خدمات ريادة الأعمال وخدمات تطوير الأعمال للمشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر. ويشمل ذلك تنمية قدرات المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر لتلبية الطلب الدولى سواء من خلال التصدير المباشر أو من خلال روابط مع الشركات متعددة الجنسيات.

قد تعمل أيضًا الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع المنظمات السياسات العامة لدعم كيانات الحكومة المصرية لتطوير القدرة التحليلية (على سبيل المثال، تقييم الأثر التنظمى) لتأييد السياسات والإصلاحات التنظيمية (مثل قوانين العمل، وإدارة المالية العامة، وسهولة ممارسة الأعمال) لتمكين المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر من النمو، وتحسين قدرة مصر التنافسية.

سيشمل هذا النشاط أيضًا طرح مراكز الخدمة الواحدة (مراكز تميز)، والتى سبق تطبيقها من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية واتحاد الغرف التجارية فى الإسكندرية، والبحيرة، وبورسعيد، وسوهاج. تسهل المراكز كل من عمليات الموافقات الوزارية المؤدية إلى شهادة التسجيل (مما يجعل الأعمال التجارية كيان قانونى رسمى)، فضلاً عن عمليات الموافقات على تصاريح البلدية والتراخيص (التى تسمح لرجال الأعمال بالعمل)، للمشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر وحتى المشروعات الأكبر حجمًا. إن قدرة المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر على تشكيل روابط أمامية وخلفية مع الشركات الرائدة، سيتم تسهيلها بشكل ملحوظ بتحسن الوصول إلى الخدمات الحكومية الكفء، والفعالة، والتى تراعى الوقت، وتضع العميل فى محور اهتمامها. إن الهدف هو تقديم أكبر عدد من الخدمات الحكومية لتسهيل الوصول إليها من قبل أصحاب الأعمال، بأكبر قدر من العملية من خلال ما يسمى بـ"النافذة الواحدة" أو المحطة الواحدة. من أجل هذه الغاية، ستقدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المساعدة لتعزيز وتنسيق مراكز خدمة المحطة الواحدة، والمماثلة لتلك التى تحت رعاية مؤسسات الحكومة المصرية.

بالإضافة لذلك، سوف يؤدى النشاط إلى تحسين إطار سياسات التجارة الخارجية وتطوير قدرات التصدير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على الأعمال المملوكة للإناث، لتلبية الطلب الدولى سواء من خلال التصدير المباشر أو من خلال الروابط مع الشركات متعددة الجنسيات العاملة فى مصر. النتيجة المتوقعة هى زيادة قيمة الدولار لصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين خدمات لتيسير التجارة. سوف يضيف هذا النشاط إلى نجاحات مشروع تيسير التجارة السابق فى بناء قدرات التصدير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى القطاعات المختارة (صادرات ذات قيمة مضافة أعلى)، وتحسين مبيعاتهم المصدرة. وفيما يلى أمثلة توضيحية للمهام التى تهدف إلى تحسين تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الأسواق الدولية:

تحسين الإطار التنظيمى الخاص بالتصدير/ الاستيراد.

تنمية قدرات جهات الحكومة المصرية والمستفيدين ذات الصلة لتحفيز التجارة.

دعم اجتماعات "الأعمال للأعمال" وحضور المعارض التجارية.

بناء قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتطوير استراتيجيات التسعير والتسويق والتصدير.

تحسين كفاءة نظم الطاقة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

النشاط الثانى - التعليم الفنى - المهنى والتدريب وتنمية القوى العاملة :

يعمل هذا النشاط على تحسين أداء التعليم الفنى والتدريب مع التركيز على توظيف الشباب والسيدات فى القطاعات الفرعية للصناعة والخدمات، باستخدام ثلاثة أساليب :

(أ) الشراكة بين منشآت الأعمال والمدارس الفنية والمهنية لتحسين المهارات وتوظيف خريجى المدارس.

(ب) تعزيز الابتكار وتطوير القوى العاملة و.

(جـ) تحسين أنظمة التعليم والتدريب.

يشمل النشاط العمل مع صناعات القطاع الخاص، ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى؛ ووزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تنفيذ خطط التدريب أثناء العمل والتدريب من أجل التوظيف. فى ضوء خطة التطوير الشاملة المعدة من جانب وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى يتم تقديم التدريب الفنى المهنى للشباب خريجى المدارس الثانوية/ الكلية، لتزويدهم بالمهارات اللازمة للعمل اللائق، وزيادة فرصهم للتواصل مع القطاع الخاص. وفى هذه الأثناء، يتم توفير المساعدة للمنشآت المختارة لتطوير ممارسات التوظيف والتدريب الخاصة بهم، للحد من ظاهرة دوران العمالة وتحسين إنتاجية العمل.

لتعظيم استفادة أصحاب الأعمال والطلاب، يتشارك هذا النشاط أيضا مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى لطرح النموذج الناجح لوحدات التدريب والتوظيف بالمدارس، بالإضافة إلى أندية الابتكار فى المحافظات المختلفة. يتمثل دور هذه الوحدات فى تعزيز التنسيق بين المدارس والقطاع الخاص، لمطابقة المهارات التى يطلبها أصحاب الأعمال مع البرامج التدريبية فى المدارس على نحو أفضل. يتم التركيز على مجالات تدريب المعلمين، ومديرى المدارس والموجهين بالإضافة إلى تطوير العملية التعليمية وبرامج التدريب العملى متضمنًا ولا يقتصر على تطوير المناهج الدراسية للتدريب العملى، وضمان الجودة، والتوجيه المهنى للطلاب، وتدريب الطلاب لتعزيز فرص العمل. أيضًا، يركز النشاط على الاستدامة من خلال العمل مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى والقطاع الخاص لإنشاء وحدات مركزية للتدريب والتوظيف على مستوى المحافظات، تكون مسئولة عن تقديم الدعم الفنى والمتابعة ومراقبة أداء الوحدات بالمدرسة.

النشاط الثالث - نظم ضبط الإنفاق والإدماج المالى :

أن توافر أساس جيد ومستقر للاقتصاد الكلى يعتبر ضرورة مسبقة لنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ولمساهمة هذا القطاع الهام نحو تحقيق " اقتصاد مصرى أكثر تنافسية وشمولية". قدمت الحكومة المصرية أجندة طموحة لإصلاح الاقتصاد الكلى فى مؤتمر التنمية الاقتصادية فى مصر بشرم الشيخ. ومن أهم محاور أجندة برنامج الإصلاح الاقتصادى الكلى لمصر هو إصلاح الإنفاق العام للحد من العجز المتنامى فى الإنفاق وإعادة توازنه نحو الإنتاجية وتحسين الاستثمارات الرأسمالية. ومع ذلك، فإن مبادرات إصلاح إنفاق الحكومة المصرية تحتاج إلى أن تستكمل مع إدارة المالية العامة التى تتسم بالقوة فى نظم ضبط الإنفاق، لضمان أن الإصلاحات يتم تنفيذها بأقصى قدر من الشفافية، وبالحد الأدنى من فرص الفساد، ولتحقيق الكفاءة الممثلى. وهذا النشاط يحسن قدرة الحكومة المصرية على إدارة النقد، وهو ما يحتاج إليه بالفعل فى مصر، حيث تقترض

الحكومة المصرية بشكل متكرر لتمويل عجز الموازنة الذى بلغ ١٣,٨٪ من إجمالى الناتج المحلى فى ٢٠١٣/٢٠١٤، وحيث بلغت تكلفة خدمة الدين خُمس موازنة الحكومة المصرية. وتحديداً يساعد هذا النشاط وزارة المالية، وربما البنك المركزى المصرى فى إنشاء وتطوير نظم المدفوعات الإلكترونية بحيث يمكن أن تزيد الحكومة المصرية من عملية إصدار وتحصيل مدفوعاتها رقميًا . وهذه المهمة تتطلب تطوير القانون، واللائحة، والسوق، والبنية التحتية لدعم نظم المدفوعات الإلكترونية، وتعيين هيئة تابعة للحكومة المصرية تكون مسئولة عن الإشراف والمتابعة على النظام بالكامل.

إن التقدم التكنولوجى الحديث فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد خفض تكلفة نظم المدفوعات الإلكترونية، وإتاح فرص هائلة ليس فقط لتحسين قدرة الحكومة المصرية فى إدارة النقد العام، ولكن أيضا لتعزيز الإدماج المالى لجميع المصريين. فى ظل تطوير نظم المدفوعات الإلكترونية، فإنه يمكن أيضًا تغطية المعاملات المالية للقطاع الخاص، وتستفيد من النظام عن طريق خفض تكاليف المعاملات وتقديم سبل أفضل لمنع الاحتيال والحماية. ونتيجة لذلك، فإنه يتم تمكين جميع المصريين ليصبحوا عناصر مالية فاعلة وتتكامل بشكل أفضل فى أنشطة الاقتصاد المتنامى فى الدولة. إن البرنامج الأخير المصدر لتمويل شهادات قناة السويس الجديدة والاستخدام المتزايد لبطاقات الدعم الذكية تدل على القيمة الاقتصادية للإدماج المالى الواسع فى مصر، والتى يتم تحفيزها فى هذا النشاط .

من الممكن أن تشمل المساعدة فى هذا المجال المهام التوضيحية التالية :

مراجعة وتحسين الإطار القانونى والتنظيمى لمصر الذى سيحكم المدفوعات الإلكترونية ولوائح النقود الإلكترونية ولوائح المنتجات المالية المتنقلة.

مساعدة وزارة المالية، وربما البنك المركزى المصرى، والهيئات الأخرى ذات الصلة فى إنشاء وحدة من شأنها الإشراف على أنظمة المدفوعات الناشئة وتصميم إطار آلى للتقارير لجمع وتحليل البيانات من مشغلى هذا النظام.

العمل مع وحدة إدارة النقد بوزارة المالية لتزيد الحكومة المصرية من إصدار وتحصيل مدفوعاتها رقميًا.

سابعاً - مصفوفة الأنشطة :

المشروع/ البرنامج	مدة التنفيذ	الأهداف / المؤشرات	الأنشطة التفصيلية	الجهة المناظرة من الحكومة المصرية	المواقع الجغرافية
١- النشاط رقم (١): دعم تنمية المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر، وريادة الأعمال	٣-٤ سنوات	زيادة نمو المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر. نمو الإيرادات فى المشروعات المتلقية لمساعدة حكومة الولايات المتحدة. نمو العمالة فى المشروعات التى تتلقى مساعدة الحكومة الأمريكية. قيمة الصادرات الجديدة نتيجة لمساعدة الحكومة الأمريكية. عدد منشآت القطاع الخاص التى حسنت الممارسات الإدارية نتيجة لمساعدة الحكومة الأمريكية. عدد المشروعات التى تدعمها حكومة الولايات المتحدة والمتكاملة مع سلاسل توريد أكبر. عدد المشروعات متناهية الصغر التى تدعمها مشروعات مساعدة الحكومة الأمريكية. عدد المنشآت المتلقية لمساعدة الحكومة الأمريكية فى بناء القدرات للتصدير. عدد أيام المساعدة الفنية المقدمة فى مجال بيئة التجارة والاستثمار للجهات المناظرة والمستفيدين. عدد ساعات التدريب التى أتمها الفرد لتهيئة بيئة الاستثمار والتجارة والمدعمة من الحكومة الأمريكية.	مساعدة القطاع الخاص المصرى، وخاصة المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر، ورواد الأعمال على النفاذ إلى ريادة الأعمال، وخدمات تطوير الأعمال، والخدمات المالية، التى ستحسن من تنافسيتهم وتؤدى إلى زيادة فرص العمل، والمبيعات إلى الأسواق المحلية والتصدير، والأرباح. تعزيز وإنماء المشروعات المتوسطة، والصغيرة، والمتناهية الصغر فى (٣-٥) قطاعات فرعية مختارة/ سلاسل القيمة، تركيزاً على المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر المملوكة للسيدات، أو أغلبية العاملين بها سيدات، و/أو لديها القدرة على تعيين أعداد ملحوظة من الشباب والسيدات. مساعدة وزارة الصناعة والتجارة والصناعات الصغيرة، والغرف التجارية، وغيرها من الكيانات لدعم النظام البيئى للمرحلة الأولية للاستثمار فى الأعمال (وهى: مسابقات خطط الأعمال والمستثمرين، وحاضنات، ومعجلات)، وتحسين خدمات ريادة الأعمال وخدمات تطوير الأعمال للمشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر.	وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	سوهاج، والقاهرة، والإسكندرية

المشروع/ البرنامج	مدة التنفيذ	الأهداف / المؤشرات	الأنشطة التفصيلية	الجهة المناظرة من الحكومة المصرية	المواقع الجغرافية
		عدد الأيام اللازمة لإضفاء الطابع الرسمي على الأعمال. عدد المشروعات البادئة المدعومة والقادرة على تقديم منتجات جديدة إلى السوق. إجمالى عدد العملاء المستفيدين من الخدمات المالية المقدمة من خلال الوسطاء الماليين بمساعدة الحكومة الأمريكية، بما فى ذلك المؤسسات غير المالية أو الجهات الفاعلة. عدد أصحاب الأعمال المدعومين من الحكومة الأمريكية، الذين بدأوا نماذج الأعمال الخاصة بهم، وقاموا بتنميتها.	ويشمل ذلك تنمية قدرات المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر لتلبية الطلب الدولى سواء من خلال التصدير المباشر أو من خلال روابط مع الشركات متعددة الجنسيات. توسيع طرح مراكز الخدمة الواحدة (مراكز تميز)، والتى سبق تطبيقها من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية واتحاد الغرف التجارية فى الإسكندرية، والبحيرة، وبورسعيد، وسوهاج، فى محافظات أخرى، تقديم المساعدة لتعزيز وتنسيق مراكز خدمة المحطة الواحدة، والمماثلة لتلك التى تحت رعاية مؤسسات الحكومة المصرية. قد تعمل أيضًا اتفاقية تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر مع منظمات السياسات العامة، لدعم كيانات الحكومة المصرية لتطوير القدرة التحليلية (على سبيل المثال، تقييم الأثر التنظيمى) لتأييد السياسات والاصلاحات التنظيمية (مثل قوانين العمل، وإدارة المالية العامة وسهولة ممارسة الأعمال) لتمكين المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر من النمو، وتحسين قدرة مصر التنافسية.		القاهرة، والجيزة، ودمياط، والمنيا، وأسيوط، والسادس من أكتوبر، والشرقية، وبنى سويف القاهرة

المشروع/ البرنامج	مدة التنفيذ	الأهداف / المؤشرات	الأنشطة التفصيلية	الجهة المناظرة من الحكومة المصرية	المواقع الجغرافية
٢- النشاط رقم (٢): التعليم الفنى المهنى والتدريب وتنمية القوى العاملة		تحسين إنتاجية العمل: عدد الأشخاص الذين يتلقون فرص عمل جديدة أو عمل أفضل (بما فى ذلك عملاً ذاتيًا أفضل) نتيجة المشاركة فى برامج تنمية القوى العاملة الممولة من الحكومة الأمريكية.	العمل مع صناعات القطاع الخاص، ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى، ووزارة الصناعة والتجارة والصناعات الصغيرة فى تنفيذ خطط التدريب أثناء العمل والتدريب من أجل التوظيف. فى ضوء خطة التطوير الشاملة المعدة من جانب وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى.	وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى	تنفيذ هذه الأنشطة طوال حياة هذا النشاط سيكون فى ١٠ محافظات مختارة من المحافظات التالية: السويس، إسماعيلية، المنيا، سوهاج، أسيوط، قنا، الدقهلية، الغربية، الإسكندرية، والشرقية، وبنى سويف، وبورسعيد، والبحيرة، وأسوان، والفيوم، والأقصر، والبحر الأحمر
			التدريب الفنى المهنى للشباب خريجى المدارس الثانوية/ الكلية، لتزويدهم بالمهارات اللازمة للعمل اللائق، وزيادة فرصهم للتواصل مع القطاع الخاص.	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى	
			إنشاء أندية للابتكار فى المدارس الفنية المختارة، وتقديم التدريب على الأعمال للمبدعين، وربطهم بالقطاع الخاص بغرض التسويق المحتمل للابتكار.	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى	
			مساعدة وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى لطرح النموذج الناجح لوحدات التدريب والتوظيف بالمدارس، بالإضافة إلى أندية الابتكار فى المحافظات المختلفة.	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى	
			العمل مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى والقطاع الخاص لإنشاء وحدات مركزية للتدريب والتوظيف على مستوى المحافظة، تكون مسئولة عن الدعم الفنى والمتابعة ومراقبة أداء الوحدات بالمدرسة.	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى	

المشروع/ البرنامج	مدة التنفيذ	الأهداف / المؤشرات	الأنشطة التفصيلية	الجهة المناظرة من الحكومة المصرية	المواقع الجغرافية
		عدد شركات القطاع الخاص التى تشهد تحسنًا فى إنتاجية العمل نتيجة لمساعدة الحكومة الأمريكية. عدد المؤسسات التعليمية المدعمة. عدد منشآت القطاع الخاص التى حسنت ممارسات التوظيف والتدريب نتيجة لمساعدة الحكومة الأمريكية. عدد الطلاب المبدعين من المدارس الفنية الذين تم ربطهم بالقطاع الخاص. عدد الشباب والسيدات فى العمالة المنتجة، من خلال تحسين أنظمة التعليم الفنى. عدد وحدات التدريب والتوظيف التى تم إنشاؤها فى المدارس الفنية نتيجة لمساعدة حكومة الولايات المتحدة، وأصبحت تعمل بكامل طاقتها.			تنفيذ هذه الأنشطة طوال حياة هذا النشاط سيكون فى ١٠ محافظات مختارة من المحافظات التالية: السويس، إسماعيلية، المنيا، سوهاج، أسيوط، قنا، الدقهلية، الغربية، الإسكندرية، والشرقية، وبنى سويف، وبورسعيد، والبحيرة، وأسوان، والفيوم، والأقصر، والبحر الأحمر

المشروع/ البرنامج	مدة التنفيذ	الأهداف / المؤشرات	الأنشطة التفصيلية	الجهة المناظرة من الحكومة المصرية	المواقع الجغرافية
٣- نشاط رقم (٣): نظم ضبط الإنفاق والإدماج المالى		عدد المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التى تستخدم النظم الإلكترونية فى عمليات الدفع والتحصيل. قيمة عمليات الدفع الخاصة التى تمت من خلال الدفع الإلكترونى.	مراجعة وتحسين الإطار القانونى والتنظيمى لمصر متضمنا المدفوعات الإلكترونية ولوائح النقود الإلكترونية ولوائح المنتجات المالية المتنقلة.	وزارة المالية، وربما البنك المركزى المصرى.	القاهرة
		عدد ساعات التدريب للفرد التى تمت فى الإشراف على النظم الإلكترونية.	مساعدة البنك المركزى المصرى، والهيئات الأخرى ذات الصلة فى إنشاء وحدة من شأنها الإشراف على أنظمة المدفوعات الناشئة وتصميم إطار آلى للتقارير لجمع وتحليل البيانات من مشغلى هذا النظام		
		حصة الحكومة المصرية من الإيرادات المحصلة والمدفوعات التى تمت من خلال نظم الدفع الإلكترونى.	العمل مع وحدة إدارة النقد بوزارة المالية لزيادة إصدار وتحصيل مدفوعات الحكومة المصرية رقميًا.		

المشروع/ البرنامج : يشير إلى النشاط العام أو مجموعة من التداخلات المنفذة على مدى زمنى محدد بهدف تحقيق نتيجة التنمية (أى غرض المشروع) من خلال حل المشكلة المرتبطة به.

فترة التنفيذ : تشير إلى بداية اتفاقية المساعدة وتاريخ الانتهاء منها بوجه عام أو أى تاريخ آخر قد ينطبق على مشروع أو برنامج معين.

الأهداف/ المؤشرات : كما هو محدد فى إطار هذه الاتفاقية.

الأنشطة التفصيلية : توفر أنشطة توضيحية تتعلق بتنفيذ مشروع محتمل أو برنامج.

الجهة المناظرة من الحكومة المصرية : هى جهة الحكومة المصرية (أو الجهات) المناظرة لمشروع أو برنامج معين.

الموقع الجغرافى : هى المنطقة المادية المتوقع تنفيذ التداخلات بها.

ثامنا - أدوار ومسئوليات الأطراف :

ستقوم وزارة التعاون الدولى والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإدارة هذه الاتفاقية سويًا متضمنة تحديداً توقيع وتعديل الاتفاقية. ستعمل وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى، ووزارة المالية كجهات رئيسية فى جمهورية مصر العربية مسئولتين عن التنفيذ.

يمكن تنفيذ الأنشطة الممولة فى إطار هذه الاتفاقية بواسطة الحكومة المصرية ومجموعة مكونة من المؤسسات المصرية والأمريكية، والمنظمات المحلية والدولية التى تعمل فى إطار المنح واتفاقيات التعاون والعقود الداعمة للهدف.

(أ) جمهورية مصر العربية (المتلقى) :

بصفتها المقدم الرئيسى للخدمات العامة فى مصر، تضع الحكومة المصرية السياسات والخطوط الاسترشادية للبرنامج، التى يقدم من خلالها شركاء التنمية المساعدة. كل وزارة مناظرة محددة فى البند سادسًا وسابعًا أعلاه مسئولة نيابة عن الحكومة المصرية، عن تنفيذ كافة الأنشطة بالتتابع. الوزارات مسئولة عن ضمان وضع العاملين المناسبين والبنية التحتية المناسبة فى المكان الصحيح لدعم تنفيذ الأنشطة فى إطار مشروع تحفيز التجارة والاستثمار.

(ب) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية :

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - بصفتها الجهة الممولة لهذه الاتفاقية - مسئولة عن إبرام العقود والمنح لتنفيذ الأنشطة اللازمة لتحقيق الأهداف، مع الأخذ فى الاعتبار الوقت الكافى للتخطيط المتقدم وتحقيق أقصى قدر من فاعلية البرمجة، تدخل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى تلك المنح والاتفاقات التعاونية والعقود، أو التعديلات الجوهرية للنطاق الخاص بالعطاءات[1] بعد التشاور مع وزارة التربية والتعليم، وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما هو مناسب.

---

(١) لن يتم اعتبار الآتى تغييرات جوهرية لأغراض هذا البند : التغييرات البسيطة للنطاق ، أو فترة الأداء أو الميزانية مثل مد تاريخ الانتهاء من العطاء ستة شهور . بما فيها جدول المعلومات المشار إليه بالمرفق ٢

بعد إبرام هذه العقود والمنح والاتفاقيات التعاونية فى إطار الفقرة أعلاه، متضمنة التشاور كما هو مناسب، ستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإخطار الحكومة المصرية بالعطاءات الجديدة فى إطار اتفاقية المساعدة، أو بالتغييرات الجوهرية لنطاق العمل الخاص بالعطاء القائم فى إطار اتفاقية المساعدة، باستخدام الشكل الموضح فى الجدول بالمرفق (٢). هذه العملية ستكون للأغراض المعلوماتية فقط وسيتم إتاحتها على أساس دورى ربع سنوى. عندما يتم إتاحة المرفق رقم (٢) فى إطار الفقرة أعلاه وبنود الاتفاقية، سوف يفصل اسم المنفذ الرئيسى، والأنشطة والبرامج والمنطقة الجغرافية المتوقعة، إذ تواجدت، لكل برنامج. هذه الأنشطة سوف تعكس التعاون الذى تم التوصل إليه فى الملحق رقم (١) بشأن أولويات القطاع بصفة عامة.

تاسعا - المتابعة والتقييم :

للتأكد من حصول الحكومة المصرية والولايات المتحدة على البيانات والتحليلات اللازمة للمتابعة الفعالة للبرنامج وإجراء التعديلات حسب الحاجة، سيتم عمل خطة مفصلة لمتابعة وتقييم البرنامج فى بداية النشاط، لتتبع تقدم التنفيذ والتأثير. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تضمين متطلبات إدارة الأداء والتقييم فى جميع وثائق طلبات الأنشطة المقترحة فى إطار مشروع تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر. سيتم جمع البيانات اللازمة من بداية المشروع (البيانات الأساسية)، ودوريًا على مدى عمر المشروع، من قبل الجهات المنفذة للأنشطة، لأغراض المتابعة والتقييم. من المقرر أيضًا القيام بتقييم فى منتصف ونهاية المدة. ستركز تقييمات منتصف المدة على التقدم المحرز حتى تاريخه، وتحديد الأعمال القائمة، وكذلك المشاكل، ومناقشة الخيارات الممكنة لإعادة توجيه المشروع حسب الضرورة. سيركز الغرض من التقييم النهائى على نتائج تداخلات المشروع.

(مرفق ١-١)

تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر (تايب) اتفاقية مساعدة رقم (٠٣٠٠-٢٦٣)

الخطة المالية التوضيحية لمساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (بالدولار الأمريكى)

مجال البرنامج/ رقم العنصر	مجال البرنامج/ رقم العنصر	المخصصات السابقة	المخصصات الحالية	إجمالى المخصصات حتى تاريخه	إجمالى مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
٤-١	**أساس الاقتصاد الكلى للنمو**		٣٧٠٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠٠
٤-١-١	السياسة المالية		٣٧٠٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠٠
٤-٢	**التجارة والاستثمار**		١٢٥٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠٠
٤-٢-١	بيئة تمكين التجارة والاستثمار		٢٩٠٠٠٠٠	٢٩٠٠٠٠٠	٢٩٠٠٠٠٠
٤-٢-٢	قدرة تمكين التجارة والاستثمار		٩٦٠٠٠٠٠	٩٦٠٠٠٠٠	٩٦٠٠٠٠٠
٤-٣	**القطاع المالى**	١٢٠٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠	١٣٨٠٠٠٠٠	١٣٨٠٠٠٠٠
٤-٣-٢	قدرة القطاع المالى	١٢٠٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠	١٣٨٠٠٠٠٠	١٣٨٠٠٠٠٠
٤-٦	**تنافسية القطاع الخاص**	٢٤١٠٠٠٠٠	١١٩٨٢٠٠٠	٣٦٠٨٢٠٠٠	٣٦٠٨٢٠٠٠
٤-٦-١	بيئة أعمال تمكينية	٢٢٠٦٨٩٧	١٩٨٧٠٤٥	٤١٩٣٩٤٢	٤١٩٣٩٤٢
٤-٦-٢	قدرة القطاع الخاص	١٦٣٩٣١٠٣	٧٠٣٦٠١	١٧٠٩٦٧٠٤	١٧٠٩٦٧٠٤
٤-٦-٣	تنمية القوى العاملة	٥٥٠٠٠٠٠	٩٢٩١٣٥٤	١٤٧٩١٣٥٤	١٤٧٩١٣٥٤
٤-٧	**الفرصة الاقتصادية**	٣٤٢٨٨٧١	١٩٢٩٠٠٠	٥٣٥٧٨٧١	٥٣٥٧٨٧١
٤-٧-١	أسواق مالية شاملة	٩٢٨٨٧١	(٩٢٨٨٧١)		–
٤-٧-٣	تعزيز إنتاجية المشروعات متناهية الصغر ..	٢٥٠٠٠٠٠	٢٨٥٧٨٧١	٥٣٥٧٨٧١	٥٣٥٧٨٧١
٦	**دعم البرنامج**	–	٥٤٩٧٠٠٠	٥٤٩٧٠٠٠	٥٤٩٧٠٠٠
٦-١	تصميم البرنامج والتعليم	–	٥٣٢٢٠٠٠	٥٣٢٢٠٠٠	٥٣٢٢٠٠٠
٦-٢	الإدارة والإشراف	–	١٧٥٠٠٠	١٧٥٠٠٠	١٧٥٠٠٠
	الإجمالى	٣٩٥٢٨٨٧١	٣٧٤٠٨٠٠٠	٧٦٩٣٦٨٧١	٧٦٩٣٦٨٧١

(مرفق ١-٢)

تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر (تايب)
اتفاقية مساعدة رقم (٠٣٠٠-٢٦٣)
الخطة المالية التوضيحية
مساهمة الحكومة المصرية (بالجنيه المصرى)

المكـــون	مساهمة الحكومة المصرية من حـ/ FT-800(*)	إجمـالى مساهمة الحكومة المصرية (بالجنيه المصرى)
٤-١ **أساس الاقتصاد الكلى للنمو**	١١٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠
٤-١-١ السياسة المالية	١١٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠
٤-٢ **التجارة والاستثمار**	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
٤-٢-١ بيئة تمكينية للتجارة والاستثمار	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
٤-٣ **القطاع المالى**	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
٤-٣-١ بيئة تمكينية للقطاع المالى	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
٤-٦ **تنافسية القطاع الخاص**	٣٠٤٠٠٠٠٠	٣٠٤٠٠٠٠٠
٤-٦-١ بيئة أعمال تمكينية	١٢٢٠٠٠٠٠	١٢٢٠٠٠٠٠
٤-٦-٢ قدرة القطاع الخاص	٨٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠
٤-٦-٣ تنمية القوى العاملة	١٠٢٠٠٠٠٠	١٠٢٠٠٠٠٠
إجمالى مساهمة الحكومة المصرية	٣٤٥٠٠٠٠٠	٣٤٥٠٠٠٠٠

(*) المساهمة المقدمة من ج.م.ع من حـ/FT-800 تمثل مدفوعات حصة المقاول الأمريكى من التأمينات الاجتماعية وتذاكر الطيران .

(مرفق ٢) نموذج جدول المعلومات

جدول معلومات العطاءات فى إطار اتفاقية المساعدة سيقدم بانتظام (يتوقع بشكل ربع سنوى على الأكثر أو كما يمكن الاتفاق عليه بين الطرفين كتابةً) لأغراض معلوماتية فقط ، يعكس العطاءات الجديدة أو تعديل جوهرى[١] لنطاق العطاء القائم .

اسم المنفذ الرئيسى	الفترة التقديرية للتنفيذ	الميزانية التقديرية	الأنشطة	المواقع الجغرافية	الجهة المناظرة من الحكومة المصرية

التعريفات :

اسم المنفذ الرئيسى : هو اسم الشريك المنفذ الذى يوقع على العطاء مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

الفترة التقديرية للتنفيذ : هى فترة من الوقت المتاح للعطاء لاستكمال شروط العطاء .

الميزانية التقديرية : هو المبلغ المخصص لتنفيذ العطاء .

الأنشطة : هى التداخلات التى تنفذ كجزء من تنفيذ العطاء من قبل شريك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المنفذ من أجل تحقيق الأهداف المحددة فى إطار اتفاقية المساعدة .

الموقع الجغرافى : هى المنطقة المادية المتوقع تنفيذ التداخلات بها .

الجهة المناظرة من الحكومة المصرية : هى جهة الحكومة المصرية (أو الجهات) المناظرة لمشروع أو برنامج محدد .

---

(١) لن يتم اعتبار الآتى تغييرات جوهرية لأغراض هذا الجدول : التغييرات البسيطة للنطاق ، أو فترة الأداء أو الميزانية مثل مد تاريخ الانتهاء من العطاء ستة شهور .

قرار وزير الخارجية

رقم ٥١ لسنة ٢٠١٥

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٤٦٨ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٩ بالموافقة على التعديل الأول لاتفاقية المساعدة الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٣ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر "تايب" ،

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٩ ؛

قـــرر :

(مـادة وحـيـدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية التعديل الأول لاتفاقية المساعدة الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٣ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر "تايب" ،

ويُعمل بهذا التعديل اعتباراً من ٢٠١٥/٩/١٣

صدر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٨

وزير الخارجية

سامح شكرى